الأمم المتحدة

A/79/885

الجمعية العامة

Distr.: General
1 May 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 123 من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 22 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه إعلان براتيسلافا الصادر عن مجلس رؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي اعتمد في نهاية الاجتماع السابع للمجلس (انظر المرفق). وقد استضافت الجمهورية السلوفاكية هذا الاجتماع الذي عُقد في براتيسلافا يومي 8 و 9 نيسان/أبريل 2025، برئاسة هان سونغ – سو، رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 123 من جدول الأعمال.

(توقيع) ريتشارد **غالبافي**
السفير
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

160525 290425 25-06582 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 22 نيسان/أبريل 2025 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

إعلان براتيسلافا الصادر عن مجلس رؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة

براتيسلافا، سلوفاكيا

9 نيسان/أبريل 2025

برئاسة معالي الدكتور هان سونغ سو، رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد مجلس رؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعًا في براتيسلافا، بسلوفاكيا، يومي 8 و 9 نيسان/أبريل 2025. واجتماع براتيسلافا هو اللقاء الرسمي السابع الذي يعقده المجلس منذ إعادة تنشيطه في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وقد حضر الاجتماع عدد قياسي من الرؤساء السابقين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بلغ 14 من الرؤساء السابقين. وألقى ضيفُهم الموقر، سعادة السيد فيليمون يانغ، رئيس الدورة الحالية التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الكلمة الرئيسية التي بيّن فيها أولوياته. وأعرب المجلس عن دعمه الكامل للأولويات التي حددها السيد يانغ ضمن إطار موضوع "الوحدة في التنوع"، مع إيلاء اهتمام خاص لتنشيط الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة.

ويرحب المجلس بخطط رئيس الجمعية العامة من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، وهو يؤيّد عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة تكرّس لهذا الموضوع خلال دورتها الثمانين.

وقد نظر المجلس في الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجدد إدانته للهجمات المروعة التي شنتها حركة حماس وأسفرت عن سقوط أكثر من 200 1 إسرائيلي. كما يدين المجلس العملية العسكرية اللاحقة التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية، وأيضا الحصار المستمر على غزة والغارات الجوية والعمليات البرية التي تسببت في أزمة إنسانية كارثية شهدت مقتل أكثر من 000 50 من الفلسطينيين الأبرياء في غزة، بمن فيهم نحو 000 17 طفل. كما أشار المجلس إلى الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات الإسرائيلية، منذ عقود، للقانون الدولي والقانون الإنساني داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو يُعرب عن بالغ قلقه إزاء انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في غزة الذي تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير 2025، حيث أدى هذا الانهيار إلى تزايد الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية المتجددة. ويدين المجلس أيضاً مقتل العديد من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة التي تشكل انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي الإنساني، وربما جرائم حرب.

ويشعر المجلس بقلق بالغ إزاء الصعوبات التشغيلية الكبيرة الحالية التي تواجهها الأونروا بسبب القوانين التي أقرّها مؤخرا البرلمان الإسرائيلي وأعلن بموجبها عدم مشروعية الأونروا ليمنع عليها إنجاز العمليات الموكلة إليها في غزة والضفة الغربية. إنّ الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة سوف تتفاقم إذا لم يُسمح للأونروا بأداء عملها الذي لا يمكن الاستغناء عنه. والمجلس يعرب ايضا عن أسفه الشديد للإجراء الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية وأعلنت بموجبه الأمين العام للأمم المتحدة شخصاً غير مرغوب فيه، وهو يدعوها إلى التراجع فورا عن هذا القرار الذي يعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة.

ويُشيد المجلس بالإفراج عن العديد من الرهائن الإسرائيليين، الذي تم في إطار اتفاقات وقف إطلاق النار الأخيرة، لكنّه يؤكد من جديد على الحاجة الملحة للإفراج، فورا ومن دون شـــروط، عن جميع الرهائن الإســـرائيليين والفلســـطينيين، ولتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وفق ما اتفقت عليه إســـرائيل وحماس في 17 كانون الثاني/يناير 2025. ويرحب المجلس بما تقدمه الولايات المتحدة وقطر ومصـــر من مســـاعدة في التوسط لتيسير المفاوضات الجارية.

كما يلاحظ المجلس مع التقدير خطة إعادة إعمار غزة التي أقرتها جامعة الدول العربية خلال قمتها الطارئة ليوم 4 آذار/مارس 2025. ويرحب المجلس بمشـــاركة الأمين العام للأمم المتحدة في القمة العربية، ويطلب منه مواصـــلة العمل مع جامعة الدول العربية ومع البلدان الأخرى الداعمة لإعادة إعمار غزة بالكامل ولبقاء السكان الفلسطينيين في وطنهم. ويرفض المجلس أي تهجير قسري أو طوعي للفلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة لأن ذلك يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وجريمةَ حرب محتملة.

ويُذكّر المجلس مرة أخرى بأنه قد أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم مبادرة سلام شاملة تقوم على مبدأ حل الدولتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وحل الدولتين ينبغي أن يؤكد أنّ الدولة الفلسـطينية التي تتوافر لها مقومات البقاء يجب أن تعيش في سـلام وجنبًا إلى جنب مع إسـرائيل ضـمن حدود عام 1967. والمجلسُ، من منطلق إدراكه أنّ هذا الحل يسـتطيع أن يخدم إسـرائيل وفلسـطين كليهما، يُرحّب بدعوة الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر دولي عن تنفيذ حل الدولتين في حزيران/يونيه 2025 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، ويشـجع الأمين العام للأمم المتحدة على العمل بشـكل وثيق مع الرئيسـين المشاركين للمؤتمر، فرنسا والمملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بالحرب بين روسيا وأوكرانيا، يرحب المجلس بالمفاوضات من أجل وقف إطلاق النار، التي تجري بين الولايات المتحدة وروسـيا وأوكرانيا. ويوصـي المجلس بالإجراءات التالية التي ينبغي أن تحكم عملية السلام:

- لا يوجد حل عسكري للحرب. فالأمر يتطلب حلاً دبلوماسياً عاجلاً يؤدي إلى تسوية سلمية دائمة تبدأ بتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن.
- التسوية السلمية الدائمة والشاملة يجب أن تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- الجهود المتعددة الأطراف ينبغي أن تدعم الجهود الدبلوماسـية المبذولة حاليا من أجل تسـوية النزاع استناداً إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
- الأمم المتحدة ينبغي ان تؤدي دوراً محورياً في تنفيذ أي اتفاق سلام، لا سيما من خلال جهود حفظ السلام وبناء السلام المقبولة لدى الطرفين.
- المجلس يوصـــي الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم مقترحات إلى الدول الأعضـــاء بشـــأن أفضـــل السبل لتعبئة منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ تسوية سلمية دائمة وشاملة.

ويعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء الحرب الأهلية الدائرة في الســـودان – لا ســـيما جرائم الحرب الجســـيمة والكارثة الإنســـانية الهائلة التي تســـببت فيها هذه الحرب الأهلية. وهو يناشـــد كل القوى الإقليمية بمنطقة الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا أن تتوقف عن دعم الحرب في الســـودان، وأن تتعاون مع الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق نار في هذا البلد.

وقد نظر المجلس في عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة التي ستتم في عام 2026. وهو يرى أن هذه العملية ينبغي أن تدعم اختيار أفضل مرشح ممكن لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك على أساس مؤهلات المرشح وخبرته ومهاراته القيادية ونزاهته الشخصية، وقيمه الداعمة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهدافه. ولا بد أيضا من إيلاء اهتمام متزايد لمبادئ إضفاء الطابع الديمقراطي على هذه العملية، لا سيما من خلال تعزيز مشاركة الجمعية العامة فيها باعتبارها الجهاز الرئيسي الأكثر شمولاً وديمقراطية في الأمم المتحدة. وينبغي النظر بجدية أيضا في الحفاظ على التناوب الجغرافي وفي تعزيز التوازن بين الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يسبق أن شغلت امرأة هذا المنصب على مدى الأعوام الـ 80 من تاريخ الأمم المتحدة.

ويشجع المجلسُ مجلسَ الأمن على تقديم أكثر من مرشح واحد لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، حتى تنظر فيهم الجمعية العامة وتنتخب من بينهم لاحقاً. فهذه الممارسة ستكون متسقة مع الهدف المنشود من ميثاق المستقبل، المتمثل في الزيادة بقوة من دور الجمعية العامة في إنجاز الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة. كما يؤيد المجلس العمليات التي تم استحداثها في الفترة 2014-2015 لجعل عملية الاختيار أكثر شفافية وديمقراطية، وذلك من خلال: تقديم المرشحين لبيانات رؤية، وعقد جلسات استماع لهم مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، يعرض المجلس على رئيس الجمعية العامة خبرة أعضائه الذين سبق لهم أن ترأسوا هذه العملية الانتخابية. ويوصي المجلس أيضا بضرورة النظر بجدية في طول فترة ولاية الأمين العام، وأيضا في عدد هذه الفترات، وذلك من أجل جعل دوره أو دورها أكثر فعالية.

وناقش المجلس الفرص والتحديات التي تطرحها ظاهرة الذكاء الاصطناعي العام السريع التطور. وهو يرحب بالتقرير المرحلي الذي أعده فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالذكاء الاصطناعي العام، الذي عيّنه رئيس مجلس رؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويقدم التقرير المرحلي اقتراحات بشأن وضع إطار عمل للحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي العام ولأدوار الأمم المتحدة في هذه الحوكمة. ويرحب المجلس بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الرفيع المستوى، ويطلب إليه التوصل قريبا إلى وضع الصيغة النهائية للتقرير. وسيتولى رئيس مجلس رؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة إرسال هذا التقرير إلى رئيس الجمعية العامة للنظر فيه واتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنه.

ويرحب المجلس بالجهود المبذولة حاليا، بمبادرة من رئيسه وبدعم من رئيس الجمعية العامة، من أجل أن توجه الجمعية دعوة إلى المجلس للمشاركة في أنشطتها كمراقب دائم. ويعرب المجلس كذلك عن أمله في أن يتم منحه مركز المراقب الدائم خلال الدورة التاسعة والسبعين الحالية للجمعية العامة.

ويؤكد المجلس على أهمية تمكين الشباب ضمن عمليات صنع القرار المتعددة الأطراف. وهو ملتزم بدعم الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لبرنامج العمل العالمي للشباب، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 137/76. ويشجع المجلس كذلك الدول الأعضاء على دعم برنامج زمالات الشباب، التابع لمكتب رئيس الجمعية العامة، وذلك من خلال التبرعات والمساعدة التقنية. ويعرب عن قلقه البالغ إزاء انتشار العنف ضد المرأة في الحياة العامة، الأمر الذي يهدد الحوكمة الديمقراطية. وهو يشدد على ضرورة التأكد من تهيئة بيئات سياسية آمنة وشاملة وتمكينية – سواء على شبكة الإنترنت أم خارجها – ويدعو إلى توفير حماية أقوى للقيادات السياسية النسائية. ويسلط كذلك الضوء على دور الجمعية العامة الهام في الدفع قدما بهذه الجهود، ويشجع على مواصلة إيلاء الأولوية لهذه المسألة ضمن مداولات الأمم المتحدة في المستقبل.

والمجلس، إذْ يدرك أنّ عتبة ضـبط الاحترار العالمي عند مسـتوى 1,5 درجة مئوية قد تم تجاوزها في منتصـف سـنة 2024، يدعو الدول الأعضـاء إلى التعجيل بتلبية متطلبات اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وختاما، يعرب مجلس رؤسـاء الجمعية العامة للأمم المتحدة عن خالص امتنانه لحكومة جمهورية سـلوفاكيا، وبالأخص لفخامة رئيس الجمهورية، السـيد بيتر بيليغريني، ودولة رئيس وزراء سـلوفاكيا، الدكتور روبرت فيكو، ومعالي وزير الخارجية والشـؤون الأوروبية، السـيد يوراي بلانار، وأيضـا لموظفيهم على اسـتضـافتهم الكريمة لاجتماع المجلس في براتيسـلافا. كما يعرب عن تقديره الكبير للدور النشـط والقيّم الذي تقوم به الجمهورية السـلوفاكية في الأمم المتحدة، وهو يتطلع إلى العمل عن كثب مع المسـؤولين في الجمهورية على تنفيذ إعلان براتيسلافا.